
التطبيع وتفاعلاته الإعلامية

حسام شاكر

المحتويات

- ❖ التطبيع في وسائل الإعلام التقليدية
 - ❖ التطبيع الشبكي
 - ❖ الخطاب التطبيعي
 - ❖ أهداف الخطاب التطبيعي المباشرة
 - ❖ سمات في الخطاب التطبيعي
 - ❖ أساليب التطبيع - مستويات ونبرات متعددة في الخطاب والممارسة
 - ❖ مضامين الخطاب التطبيعي/ الخطابات التطبيعية
 - ❖ تطوير خطاب مواجهة التطبيع
 - ❖ أطوار الحالة التطبيعية ومسارات العمل الإعلامي في مواجهتها
 - ❖ خيارات نوعية في التحرك والتأثير والنهوض والتطوير
 - ❖ مواجهة التطبيع - قضية واحدة وتشكيلات متعددة
 - ❖ خيارات في التحرك والتأثير
 - ❖ خيارات في النهوض والتطوير
 - ❖ أولويات في مواجهة التطبيع في المرحلة المقبلة
-

التطبيع في وسائل الإعلام التقليدية:

لا يأخذ التطبيع الإعلامي نمطاً واحداً بل يتجلى في وجوه متعددة، منها على سبيل المثال:

- نشر إعلانات مدفوعة الأجر في وسائل إعلام إسرائيلية، أو نشر إعلانات إسرائيلية في وسائل إعلام عربية. ويبدو هذا واضحاً بشكل خاص على المستوى الفلسطيني - الإسرائيلي.
- سياسة ظهور المتحدثين على الشاشات بين الجانبين الإسرائيلي والعربي، ويأخذ هذا المنحى لوناً تطبيعياً فاقعاً إن جاءت مضامين الإطلاقات وسياقاتها تصالحية وتقريبية وترويجية ودعائية.
- الجولات والزيارات الصحفية والإعلامية، خاصة التي تحمل طابعاً ترويجياً ودعائياً، والتي تتدرج بطبيعتها ضمن الدبلوماسية الشعبية و"تحسين الصورة".
- منح فرص ظهور لرموز التطبيع في وسائل إعلام عربية كي يباشروا ترويج رؤى تطبيعية دون تناول نقدي لها.
- الإنتاج البرامجي المشترك مع جهات أو أوساط من نظام الاحتلال ومؤسساته ورموزه ومجتمعه.

التطبيع الشبكي:

نشأت مساعي التطبيع أساساً في العالم الواقعي، وقد استغلّت الفضاء الإعلامي مبكراً لتوجيه رسائل إلى المحيط العربي كما تجلّى مثلاً في تجربة إذاعة الاحتلال بالعربية. ومع تطوّر تقنيات الاتصال ودخول حقبة التشبيك الإلكتروني اندفعت جهود التطبيع، كما هو متوقع، إلى الفضاء الشبكي وتطبيقات التواصل، كما تقدّمت في مجال المحتوى الإعلامي من خلال المتحدثين والمواد المتعددة. وعبر شبكات التواصل الاجتماعي نشأت حالة جديدة وغير مسبوقه من التعامل المباشر بين أوساط من الجمهور العربي ومسؤولي الاحتلال، وهو تعامل يبلغ حد المعاشية الافتراضية بما يتخللها من محادثات وتعليقات متبادلة ونسج أو أصر أحياناً.

ومن خصوصيات الحالة الشبكية أنها تمنح إحساساً بالتكثّل حول اهتمام مشترك، فبمجرد تعقّب اهتمام معيّن أو البحث عن حالة مخصوصة؛ سيُصادف المتصفح ما تبدو له "كثافة جماهيرية" في

الاهتمام بالموضوع أو الحالة على نحو قد يُفاجئه، بما قد يستدرجه إلى الالتحاق بالجمهرة والانخراط في الحالة التي قد يشعر أنها سابغة وتكتسب مشروعية ما من هذا الوجه.

ومن شواهد التطبيع الشبكي يمكن الإشارة إلى ما يلي؛ على سبيل المثال لا الحصر:

• حضور متحدثي الاحتلال بالعربية في منصات التواصل الاجتماعي، وبغض النظر عن قدرتهم الإقناعية فإنّ تموضعهم ضمن المشهد الشبكي "العربي" يمثل تطوراً غير مسبق.

• تداول مقاطع ومواد ووصلات دعائية من إنتاج جهات رسمية في نظام الاحتلال، ولو كان ذلك في سياق استهجانها أو التنديد بها. ورغم أنّ اعتبار ذلك تطبيعاً يبقى موضع شك وتأويل؛ إلا أنّ ذلك قابل لأن يُقرأ بأنّ الجمهور العربي يباشر تدوير محتوى أنتجه نظام الاحتلال.

• ظهور صفحات وحسابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الأجهزة الذكية مكرّسة للتطبيع الثقافي.

يمنح الواقع الشبكي فرصاً لمساعي التطبيع الموجهة بشكل مباشر أو غير مباشر أو الخاضعة لتأثيرات إحصائية ومضمونية طبيعية. وتتجلى الفرصة من هذا الوجه تحديداً في محاولة إحداث صدمات للوعي وكسر لطوق الإجماع المجتمعي الذي ينبذ التطبيع. ويُلحظ بصفة خاصة أنّ تقلّت مواقع التواصل الاجتماعي من بعض الالتزامات الأدبية الواقعة على وسائل الإعلام التقليدية؛ جعلها منصّة ملائمة لمضامين متعددة من بينها مضامين طبيعية صادمة يجري الدفع بها على نحو يمنح الانطباع أحياناً بأنه نتاج حسابات مزيفة وجيوش إلكترونية. وما قد يزيد من جاذبية ترويج مضامين كهذه؛ ما تحرزه المضامين الصادمة من اهتمام واسع وتداول عريض يغريان بالإقدام عليها.

وتتعاظم أساليب الضخ الشبكي في مواقع التواصل الاجتماعي عبر نشاطات مكثفة تتولاها مجموعات منظمة وجيوش إلكترونية بمضامين طبيعية؛ فتعود بتأثيرات لا يمكن التهوين منها، وتمثّل تحدياً يستدعي حشد استجابات فعالة لاحتوائه ومناوئته. تنهض الجيوش الإلكترونية هذه بمضامين طبيعية أو داعمة للتطبيع، وتعتمد على وفرة هائلة من الصفحات والحسابات الوهمية والمزيفة والمُقرّنة ومجهولة المصدر، والمضللة في الغالب. وتنتحل هذه الحسابات عادة صفة مواطنين عرب أو شخصيات عامة أو حتى وجوه إعلامية وقيادات دينية مع التلفيق في الأسماء والصور الشخصية أحياناً.

الخطاب التطبيعي:

لا يفتقر خطاب التطبيع إلى الهشاشة والسذاجة والتناقض، لكنه ليس معروضاً للمناقشة الجادة أساساً بل هو خطاب مفروض بقوة معادلات غير متكافئة غالباً وبسطوة الضخ الدعائي المكثف والترهيب من النقد أحياناً، كما يأتي مشفوعاً بمؤثرات نفسية وعاطفية تتلبسه بغرض تمكينه من النفاذ إلى الأوساط التي يخاطبها.

ونادراً ما يقوم خطاب/ خطابات التطبيع على المكاشفة، لانتفاء الثقافة الداعمة له، فهو خطاب ذرائعي لا يتوانى عن التضليل السافر أحياناً، وإن جاء في أحيان أخرى في هيئة تدعي الرصانة. وقد لا يأتي خطاب التطبيع في قالب مباشر ظاهر، فقد يحمل رسائله في صور مستترة أو رمزية قد لا تستثير الملاحظة بغرض تيسير تمريرها وتحقيق الألفة معها بتكرارها.

ومن نافلة القول أنّ خطاب التطبيع ليس عربياً فقط، بل هو خطاب تشاركي، يقوم على التفاعل المتبادل بين أطراف؛ منها ما يقع في الجانب العربي (حكومات، أطراف سياسية، أطراف مجتمعية، شخصيات ووجوه)، ومنها ما يقع في مربع الاحتلال ذاته، علاوة على أنه خطاب تحضّ عليه قوى وأطراف على المسرح الدولي.

أهداف الخطاب التطبيعي المباشرة:

يسعى الخطاب التطبيعي إلى تحقيق جملة من الأهداف، حسب السياق والحالة والأطراف، ومن ذلك مثلاً:

- محاولة كسب المشروعية للتوجّه التطبيعي و/ أو السعي إلى نزعها عن التوجّهات التي تعارضها.
- تبرير التوجّه التطبيعي وتسويغها والتماس الذرائع له.
- التكييف الذهني للوعي الجمعي، عبر تهيئة الأذهان للانزلاقات الطبيعية التدريجية.
- تشويه الأطراف المقابلة الراضية للتطبيع.
- كبح مساعي مواجهة التطبيع، مثلاً عبر التشكيك بها وبولائها.
- تحسين الرصيد المعنوي والأخلاقي الزائف للضالعين بالتطبيع.
- منح الانطباع بتنامي القبول بالحالة الطبيعية والالتفاف الداعم حولها.
- التئيب والتثبيط من رفض التطبيع وكذلك من مساندة قضية فلسطين عموماً.

سمات في الخطاب التطبيعي:

تتجلى في الخطاب التطبيعي سماتٌ متعددة، يأتي أحياناً بقصد أو بدون قصد من أطراف وأشخاص في سياقات غير طبيعية في أساسها. إنّ ظهور بعض السمات لا يقضي بالمقصد التطبيعي ابتداءً، لكنه يعزّز الرواية الطبيعية ولو من حيث لم يحتسب، فالخطاب التطبيعي قد يتفاعل حتى في أوساط (يُتصور أنها) غير مُطبّعة. ومن سمات الخطاب التطبيعي:

- التصلّب القيمي والمبدئي الذي يستبطن التكرّر لفلسطين وقضيتها.
- انتحال نبرة "واقعية/ عملانية/ ذرائعية"، تدّعي الوعي والمرونة في التعامل معها وترمي غيرها بالتصلّب والتجّر.
- تقديم فلسطين في صورة العباء الذي لا لم يُعدّ مبرراً احتمالاً، وإبراز التطبيع في هيئة المصلحة المنشودة.
- تقديم التطبيع في صورة التحاق بركب وقع التأخر عنه بلا جدوى، والمناداة بأن يقع "تصحيح الخطأ" والتوجّه إلى التطبيع "أسوة بغيرنا من الأشقاء"، مع الإيحاء بأنّ رافضي التطبيع محكوم عليهم بالعزلة والترهل.
- صرف الأنظار عن التوجه الطبيعي ووقائعه الفعلية وتأثيراته الاستراتيجية؛ بإثارة تفاصيل وقصص جانبية لاستنزاف مناهضي التطبيع بمناقشتها بعيداً عن التوجّه الطبيعي الجوهرية.
- أنسنة نظام الاحتلال وتقديم مفهوم اقترابيّ منه، وتحاشي الإشارة إلى الوجوه الخشنة والعدوانية في تاريخه وسياساته وإجراءاته وقياداته.
- التهوين من قضية فلسطين واختزالها، أو وضعها في مستوى يوحى بأنه نزاع محدود أو خلاف عابر.
- تشويه مقاومة الاحتلال ومواجهة التطبيع، وشيطنتهما ودمغهما بوصمة كريمة واتهامات جائرة؛ من قبيل رميها بالعلاقة مع "أعداء" في الداخل أو في الإقليم مثلاً.
- عزل فلسطين وقضيتها عن الذات الجمعية "نحن"؛ ووضعها في خندق مقابل أو تصنيفها في هيئة خصم أو عدوّ؛ مع احتمال إسقاط وصمة "الإرهاب" و"التشدد" أو لون فكري أو مذهبي منبوذ عليها.

-
- افتعال قواسم مشتركة متوهمة مع نظام الاحتلال، وبعضها يأتي أحياناً تحت ستار لغة دينية مزيفة ومضللة.
 - إبراز أولويات صراعية مستجدة وتقديمها على قضية فلسطين، مع تعمّد النفخ في نار الصراعات الدينية والإقليمية ومنحها الأولوية الملحة التي تقتضي وفق هذا المنطق تجاهل قضية فلسطين.
 - التهوين من حالة احتلال فلسطين عبر عقد مقارنات مُختزلة وشكلية مع حالات صراع وعدوان أخرى، وذلك من قبيل المقارنة بين أعداد الضحايا أو بين مساحة أراضٍ تقع السيطرة ونحو ذلك.
 - التماهي النفسي مع نظام الاحتلال بافتراض وجود عدوّ مشترك، بما يستثير منطق "عدوّ عدوي صديقي!".
 - استعمال نبرة حتمية تقول بنهاية زمن (رفض التطبيع) وبدء آخر (التطبيع)، أو الإيحاء بالاتجاه الحتمي نحو "مصالحة تاريخية".
 - العناية بانتقاء المفردات والتلاعب بالمصطلحات بما يتلاءم مع مقاصد خطاب التطبيع وروحه.
 - تقديس اتفاقات التسوية ومبادراتها واعتبارها مرجعية معظمة للتوجهات والخطوات التطبيعية.
 - إضفاء صفات الشجاعة والإقدام والذكاء الاستراتيجي على التوجهات التطبيعية، مع ادعاء تحقيق مكتسبات "وطنية" و"إنجازات" من خلالها.
 - استعمال الشرعية التاريخية النضالية لتبرير التوجّه التطبيعي بسابق تجربة يقع تقديمها على أنها نضالية.
-

أساليب التطبيع:

مستويات ونبرات متعددة في الخطاب والممارسة:

لا يأتي الخطاب التطبيعي على مستوى واحد أو بنبرة فريدة، فقد يُحمل مثلاً بأساليب من قبيل:

- **الأسلوب الإقحامى**، الذي يبدو مفاجئاً أو صادمًا بطبيعته، ويكتسب تأثيره من كسر حاجز نفسي، وإشغال الجمهور بالقضية، واستثارة ردود مناوئة نحو مسؤول أو شخصية من الدرجة الثانية أو ما دون ذلك؛ مع إعفاء السياق ككل من المسؤولية أو الوزر. وقد تكون هذه بمثابة تهيئة لما بعدها، أو فقاعة اختبار لردود الفعل، أو تحميل الأوزار على مشجب من غير المستوى الأول فيقع من خلاله الإقدام على التطبيع بأسلوب القفزات التي يمكن التخلي عنها إن تلطّخت بالأحوال.
- **الأسلوب الهادئ أو الناعم**، الذي يكتسب مفعوله من امتصاص الصدمات وتلافي ردود الفعل الجارفة.
- **الأسلوب التدريجي**، الذي يأتي خطوة خطوة أو يتفاعل جرعة جرعة، وله تأثيره في تطبيع الوعي الجمعي مع التوجّه التطبيعي للتكيف معه بشكل ميسرّ.
- **أسلوب تمرير المضمون في سياق إيجابي**، وهذا من قبيل تقديم التطبيع في سياق يبدو "مبدئيًا" أو "وطنيًا"، ولو كان هذا بحسن نيّة أحياناً.
- **الأسلوب الثأري أو الانتقامي**، وهو الذي يقدم الهرولة باتجاه نظام الاحتلال في هيئة انتقامية تتأثر من موقف محسوب على الشعب الفلسطيني. وقد تجلّى مثل ذلك في سياقات صدمات وصراعات وأحداث عرفها العالم العربي.
- **أسلوب وصم القضية**، عبر جعل قضية فلسطين محسوبة على لون سياسي أو تيار فكري أو على دولة مخصوصة منبوذة أو على تجربة حكم معيّنة، فيستسهل مناهضو التيار ومناوئو الدولة ومعارضو التجربة إياهم إسقاط موقفهم هذا أو نظرتهم تلك على قضية فلسطين أيضاً، على نحو ساذج ولا يمكن تيريره. ويختزن أسلوب "وصم القضية" في ذاته جاهزيةً أوفر على خوض تجارب تطبيقية "تكايّة" بالقضية أو تحت إغراء تقديرات استراتيجية زائفة أو مصالح عارضة. وما يعزّز من خطورة هذا المنحى ووفرة النمط الاستعمالي لقضية فلسطين

في خطابات بعض الأنظمة عبر الإقليم العربي والإسلامي، علاوة على تذرّع أطراف سياسية وأطراف فكرية بها.

- **الأسلوب الاستباقي والردعي**، ويأتي هذا، مثلاً، بالتمهيد للتطبيع بحملة تشويه ووصم لفلسطين ومقاومتها، بما يكبح ردود الفعل المتوقعة التي قد تستنفرها مساعي التطبيع.
- **الأسلوب التمهيدي**، وذلك بتكليف الوعي بطريقة التسريبات غير المؤكدة، مثلاً، التي تُبقي خطوات التطبيع الفعلية موضع ضبابية وتأويلات لا يمكن الجزم بها، وقد تتكشف حلقاتها بالفعل أو يقع الإقدام العلني عليها بعد أن تكون الذهنية العامة قد تهيأت لها بما يكبح حدّة ردود الأفعال.

مضامين الخطاب التطبيعي/ الخطابات التطبيقية:

يقوم الخطاب التطبيعي على مضامين نمطية متعددة، ذات منحى تبسيطي وساذج غالباً، ولا تفتقر إلى التناقض في ما بينها أيضاً. والجدير بالملاحظة أنّ هذه المضامين قد لا تهدف إلى الإقناع دوماً بل قد تكون لها مقاصد تبريرية ذرائعية، أو لدفع الاتهام صوب وجهة أخرى، أو للتعمية على الموقف بسُحْب دخان تحرف الأنظار عن الواقع.

ومع ملاحظة أنّ الأمر يتعلّق على وجه الدقة بخطابات تطبيقية تبعاً للحالة والبيئة والجمهور؛ لا بخطاب واحد غالباً؛ فإنّ مضامينها الرائجة تكاد تشترك في بعض المقولات، ومنها على سبيل المثال:

- مهاجمة الشعب الفلسطيني وازدراؤه وتخوينه واعتبار ذلك مبرراً للتطبيع. ومن المؤلف أن يقع في هذا السياق استعمال مكثّف لفرية أنّ "الفلسطينيين باعوا أرضهم!".
- استعمال ذريعة اتفاقات التسوية السياسية بين الرسمية الفلسطينية ونظام الاحتلال، وكذلك نهج "التنسيق الأمني" المترتب عليها؛ لتبرير التطبيع، وذلك تحت مقولات من قبيل "لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين!". والمغزى من هذه الإشارة هي: "ولمّ لا نفعلها إن كان الفلسطينيون أنفسهم قد فعلوها؟!".
- افتعال نعرات وأحقاد وضغائن بين شعب معيّن والشعب الفلسطيني؛ سعياً لتطويق حالة التعاطف مع القضية الفلسطينية وعزلها وإظهار الواقفين معها في هيئة تُوحي بمفارقة الذات الجمعية "نحن" أو التناقض معها.
- تحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية الاحتلال الواقع عليه، أي لوم الضحية وتحميلها وزر ما لحق بها. يأتي ذلك مثلاً بالتذرّع بعدم الأخذ بنصائح القيادة الحكيمة في عاصمة عربية، أو الاحتجاج بـ"الانقسام الفلسطيني" واتخاذ مشجباً للتصلّ من القضية الفلسطينية.
- دفع الاتهام التطبيعي بمزاعم مقابلة عن ضلوع أطراف (محسوبة أنها "وطنية" أو "إسلامية" مثلاً) بما يماثل ذلك أو يفوقه، للتشكيك بحيدة اللوم والاتهام، ودفعهما صوب وجهة أخرى، أو إظهار الأمر على أنه حالة عامة لا خاصّة. ويقع في هذا الشأن رمي المقاومة الفلسطينية ذاتها بالتعاون مع الاحتلال والتواصل معه و"التنسيق الأمني".

- استثمار الاستقطابات وحالات العداء والخصومة ضمن العالم العربي والإسلامي للتهوين من أولوية قضية فلسطين أو لإرجائها أو لنفي مبررات نصرتها، مع تقديم صراعات داخلية وإقليمية على التناقض مع نظام الاحتلال.
- إطلاق مقولات عن أنّ "أولويات" الوطن أو الدولة تتقدّم على أي التزام آخر ولو كان ذلك نحو فلسطين، وهو ما تعبّر عنه مقولات "شعارات" نحن أوّلاً!".
- استعمال الشرعية النضالية والتاريخية للتغطية على التوجه التطبيعي، واستدعاء سابق البذل ضد الاحتلال في معرض تبرير لاحق التصالح معه. ويلحق بذلك استعمال مقولة "التضحيات" التي تم بذلها لأجل فلسطين و"الخسائر" التي ترتبت عليها؛ وأنّ "الأوان قد حان كي نلقت إلى أنفسنا!".
- الاحتجاج بغطاء تبريري تم انتزاعه من محسوبيين على القضية الفلسطينية أو وقع اختلاقه وإساءة تأويله، أو الخطاب الديني والعلم الشرعي، أو الخبرة التخصصية والتقدير الاستراتيجي، فيقع بموجب ذلك تقديم أقوال وتجارب من هذا النوع، في هيئة الذريعة لمسعى التطبيع. ومن شأن ذلك أن يوفر غطاءً متوهماً للتطبيع من جانب وأن يشغل من يتصدّى لخطاب التطبيعي؛ بالغطاء إياه دون الفحوى من جانب آخر.
- وضع مبررات ساذجة للتوجهات التطبيعية، بأنها تأتي من أجل "الضغط على إسرائيل من الداخل!"، أو "تعزيز كفة الأطراف الإسرائيلية الراغبة بالسلام على حساب المتطرفين!"، أو "ينبغي أن نمنح فرصة للسلام!"، أو أنّ هذا التطبيع هو "من أجل استخدام نفوذنا والضغط لدعم أشقائنا الفلسطينيين!".
- تقديم التوجّه التطبيعي ضمن نسق عام وتوجّه أوسع، فانزلاق طرف سياسي أو مجتمعي معيّن إلى هذا المسلك قد يقع تبريره بأنه توجّه الدولة أو المنظومة الرسمية وفق ما قد يكون صدر عنها، بينما تحتجّ الدول والحكومات بتوجهات عربية أو دولية، لاسيما مبادرات التسوية السياسية.
- تقديم مسوغات زائفة من النصوص المرجعية أو الوقائع التاريخية، من قبيل الاحتجاج التلفيقي المضللّ والمدلسّ بآيات من القرآن الكريم بنزعها من سياقها وإرفاقها بتأويلات باطلة.

-
- وضع التطبيع ضمن مقتضيات "الواقعية السياسية" و"الحنكة السياسية" و"ذكاء القيادة" و"مقتضيات المرحلة"، مع إصاق رفض التطبيع بما يناقض ذلك من المصطلحات والأوصاف.
 - تقديم التطبيع في صورة استجابة لدعوات بذلك من "أشقائنا الفلسطينيين" و"القيادة الفلسطينية"، علاوة على مقررات رسمية عربية.
 - تشديد النكير على "العرب" و"الفلسطينيين"، واستحضار التطبيع في صورة تملّص من الأواصر العربية والالتزامات نحو الأمة، مع تحريّي "الخصوصية" المتعلقة بالدولة القطرية. وتُسمَع في سياق ذلك تعبيرات من قبيل: "العرب خذلونا!"، "ماذا قدّم لنا العرب؟"، "علينا التفرّغ لأنفسنا!".
 - استدعاء شواهد من تجارب تحرّر ونضال أخرى، بغضّ النظر عن صدقيتها أو سلامة المقارنة ومنهجية الاستدعاء الانتقائي من خارج السياق، ويقع اعتبارها بالتالي شاهداً يبرّر الإقدام على خطوات تطبيعية بلا حرج.
-

تطوير خطاب مواجهة التطبيع:

يتطلب تطوير خطاب مواجهة التطبيع جملة من الشروط والمواصفات، من قبيل:

1/ **تبيئة خطاب مواجهة التطبيع:** فلا يصح الاكتفاء بخطاب عام موحد في رفض التطبيع بلا تحويرات تراعي خصوصيات البيئة التي يتفاعل معها. فلا غنى عن التبيئة، أو التكييف البيئي لخطابات مواجهة التطبيع، حسب البيئات والأوساط والفئات المُخاطبة، وملامسة الخصوصيات والنظام الرمزي لبيئات التحرك والأوساط والفئات. ويفرض ذلك تجاوز نمطيات الشعار الواحد والخطاب الواحد والبرنامج الواحد والأداة الواحدة؛ إلى تكييفات متعددة من ذلك كله حسب البيئة والظرف.

2/ **صياغة المقولات والحجج بعناية:** وهذه الصياغة ينبغي أن تكون في الملفات والقضايا الفرعية المتعددة ذات الصلة بمواجهة التطبيع، خاصة في التطورات والمنعطفات ذات الصلة، مع تحديث الحجج بصفة مستمرة. يجدر بالخطاب من هذا الوجه أن ينهض على مضامين، وكذلك على تعبيرات بلاغية عن المضامين. فلا تكفي قوّة الموقف أو بلاغة المظلمة؛ بل لا غنى عن صياغات محبوكة بعناية لمقولات الخطاب وحججه بما يراعي مقتضيات التأثير التواصلي بالفئات المُخاطبة. يمكن في هذا الصدد وضع أوراق مرجعية، أو "دليل أسئلة وأجوبة" لما يكثر طرحه، مع تحديثه بما يستجد من معطيات، بما يعين على صياغة المواقف والردود والتعبيرات المناسبة، مع ترك هامش للتصرف ضمن البيئات والأوساط المتفاعلة.

3/ **تفنيذ خطاب التطبيع:** وهو ما يقتضي رصد هذا الخطاب ومرتكزاته، وقائمة الذرائع المحبوكة التي يَحْتَجُّ بها، خاصة في التطورات وفي ظلال الخطوات التطبيعية، والسعي بالتالي إلى تفكيكها وتفنيدها بحجج مقابلة، ومن ذلك، مثلاً، العناية بالحجج التي تلامس اهتمامات الشرائح والفئات، فإن جرى تسويق مشروعات التطبيع الاقتصادي على أنها تحمل مكاسب للشعوب ووعوداً للبلدان؛ فإن من المهم تعقب تأثيراتها السلبية وعواقبها على المواطنين وأوطانهم. إنَّ تشخيص خطاب التطبيع يتيح تعبئة أفضل لجهود مواجهة التطبيع، وقد يقتضي هذا النمط من التهيؤ؛ المبادرة إلى إصدار مذكرات توجيهية تُوضَع بين أيدي المتحدثين، والمعنيين بالتواصل الإعلامي، والمشاركين في حلقات الحوار والمنتديات العامة.

4/ معادلة الالتزام والمصالح: ينبغي أن لا يُغفل خطابُ مواجهة التطبيع الحاجة إلى تنمية الشحنة الوطنية والمبدئية والقومية والدينية والأخلاقية، لكن مع عدم الركون إليها وحدها؛ إذ لا غنى عن إضفاء ركائز "واقعية ومصالحية" أيضاً إليها، دفعاً باتجاه وعي يُدرك تناقض التطبيع مع المصالح المباشرة وغير المباشرة للمواطن والشعب والبلد والأمة. فالالتزام يُفهم على أساس أنه يقتضي العطاء والتضحية، مما قد يقع التقاعس فيه والقصور عنه، وأمّا بيان الوجوه الواقعية والمصلحية المتوخاة فيحقق موازنة معنوية ويعززّ القناعة بخيارات مواجهة التطبيع وجدواها.

أطوار الحالة التطبيعية

ومسارات العمل الإعلامي في مواجهتها

تتضافر مسارات العمل الإعلامي في مجال مواجهة التطبيع، بما يتحرى محاصرة حالة التطبيع في أطوارها المتعددة ككل؛ بما في ذلك إرهاباتها ومقدماتها وتفاعلاتها وتداخياتها. ويقتضي ذلك على سبيل المثال:

- **التصدّي لمساعي التهيئة الذهنية والتكيف المعنوي**، أي درء محاولات "تطبيع التطبيع" التي تجري عادة عبر أساليب مثل التسيريات وبتّ المواد الشبكية والأخبار المزيفة وغيرها التي من شأنها ترويض الأذهان والوجدان مع انجراف تطبيعي وشيك مثلاً. ويتطلّب ذلك تنمية الحسّ النقدي في استقبال هذه المواد، واستثمارها في التأهّب والاستعداد واستنفار جهود رفض التطبيع وتعزيز الثقافة المجتمعية المناوئة للتطبيع عموماً. من المنطقي في هذا الطور أن تتركز أولويات الجهود الإعلامية المضادة للتطبيع على تعزيز الثقافة الوقائية من جانب، التي تتطلّب التوعية والتنقيف الجماهيري مثلاً، وعلى الجهود الاستباقية من جانب آخر.
- **مواجهة الإرهابات والمقدّمات التطبيعية العملية**، التي تتجسّد عادة في زيارات أولية وخطوات صادمة يقع الإقدام عليها من مستوى فرعي أو من مسؤول سابق علاوة على الإعلان المؤكد أو غير المؤكد عن توجهات تطبيعية معيّنة. يقتضي هذا المسار التركيز على دمج الضالعين بهذه الخطوات بمقوّمات النكير المجتمعي عليهم وتعزيز التوجّه إلى نبذهم وعزلهم، ورفع ضريبة هذه الخطوات عليهم، بما يشكّل رادعاً لاتساع الحالة التطبيعية والتمادي بها. ينبغي أن تنتصب حالة مساءلة مجتمعية ساخنة في مواجهة بوادر التطبيع هذه، مع تشابك الفعل الإعلامي والجماهيري والمدني في مواجهتها.
- **محاصرة الانخراط التطبيعي الفعلي الذي يسعى لتكريس حضوره وتوسيع نطاقه**، سواء جاء من مستويات رسمية أو غير رسمية، ويتطلّب هذا المسار إعاقة تمدّد الحالة ومحاصرتها، مع فتح ملفات المضامين التطبيعية وفضح أبعاد مُتكتّم عليها وتأجيج حالة الرفض المجتمعي والغضب الشعبي منها، خاصة عبر إبراز ما قد يتخللها من تفاصيل صادمة.
- **التعامل المناوئ مع حالات التطبيع المتكرّسة والمزمّنة** التي نجحت في ترسيخ أقدامها و"تطبيع" ذاتها ضمن بيئات معيّنة، وهو ما يفرض محاولة عزلها وإضعافها ونبذها قدر

الممكن، والتشجيع على خوض مراجعات نقدية بشأنها، علاوة على رفع كلفتها المعنوية - على الأقل - بوصمها وضرب سمعتها وتقويض أي قيمة معنوية تتراكم في رصيدها. وعموماً فإنّ طوّر التطبيع المتكرّس والمزمن لا يقضي بالتسليم بديمومته لكنه يتطلّب الوعي باستفحال حالته؛ وهو ما يفرض السعي لتهيئة الأسباب لإضعاف الحالة والحدّ منها؛ وصولاً لآفاق تقويضها إن أمكن. ويكتسب أسلوب الحملات جدوى فائقة في هذا الطور المتكرّس والمزمن من التطبيع، فهو مؤهّل بصفة خاصة لتكثيف الضغوط في نقاط موضعية سعياً لإحراز إزاحات نوعية أو متدرجة في الحالة ضمن أمد زمني محدد.

• **عرقلة التفاعلات والتداعيات المترتبة على بعض وجوه التطبيع التفصيلية، وعموماً يمكن مع الشركات الضالعة في مثل هذا استعمال ورقة المقاطعة من جانب والخط من القيمة المعنوية للعلامة التجارية من جانب آخر. وبالوسع تسليط الضغط على بعض الفئات والأوساط والشخصيات لدفعها إلى التصلّ من التطبيع واتخاذ مواقف مغايرة، كما يمكن ممارسة حالات ضغط على بعض التعاقدات المحتملة المترتبة على التطبيع، والحدّ من الحضرّ على فسخ الشراكات مع تلك المشروعات. وعموماً؛ فإنّ الخيارات المعتمدة في تجارب "المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات" تكتسب في هذا المستوى أهمية نوعية، مع جدوى البحث عن نقاط ضعف في تواطؤات تلك المشروعات.**

خوض صراع الوصم الانطباعي:

تبذل مساعي التطبيع المنسّقة قصارى جهدها في الوصم الانطباعي السلبي والكريه بحق قضية فلسطين عموماً ورفض التطبيع ضمناً. لا ريب أنّ جهود مواجهة التطبيع معنية بالحدّ من هذا المنحى، الذي يهدف إلى إسدال ظلال انطباعية سلبية قاتمة ومنبوذة على الوعي الجمعي بفلسطين وقضيتها وبرفض التطبيع، مع تقديم إيجابي لمساعي التطبيع في سياقات إيجابية ومُشرقة وحالمة. ولا ينبغي في هذا السياق معالجة هذا التأثير وحسب؛ بل والدفع به بشكل ارتدادي إلى نقيضه، بالوصم الانطباعي السلبي للتطبيع والضالعين به. كما ينبغي درء مساعي احتكار بعض المصطلحات والمفردات لصالح الخطاب التطبيعي، بالعمل على تحييد مفعولها أو استعمالها باتجاهات عكسية.

التماهي مع الذات الجمعية "نحن":

تتطلب المخاطبة الإقناعية في أي بيئة الانطلاق من قواسم مشتركة، فيقع الانبثاق بالتالي من الذات الجمعية "نحن"، والتماهي مع حالة الوعي الذاتي بها، ويتحقق ذلك مثلاً من خلال ما يلي:

- استعمال المفردات والتعبيرات المعبرة عن "نحن" وما يتصل بها من إشارات إلى النسق المجتمعي أو الذات الجمعية الإجمالية أو المخصصة بالوسط أو الفئة المعنية التي يقع التماهي معها.

- إدماج الأصرة مع فلسطين ونبذ التطبيع ضمن أبعاد الذات الجمعية وأواصرها، وذلك عبر إبراز مشتركات ذات أثر تعزّز الالتزام بفلسطين وقضيتها، وتسلب الأضواء على الأواصر الوثقى ووشائج الصلة العميقة معها الكامنة في الهوية وفي الذاكرة الجمعية.

- تطوير خطاب رفض التطبيع على نحو يلامس النظام الرمزي المحلي/ الثقافي/ الوطني، فلا يقع الاكتفاء بالخطاب العام في هذا الشأن بل يجري تكيفه بما يراعي متطلبات التنزيل في البيئة المخصصة.

- توظيف رمزيات محلية/ ثقافية/ وطنية، من قبيل الشخصيات الوطنية والتاريخية على سبيل المثال، وكذلك استعمال شعارات ولافتات تحمل قيمة رمزية بالمعنى المحلي والثقافي والوطني. ويقع بالتالي وضع مساعي التطبيع في هيئة المناهض لهذه الرمزيات، فتستثمر جهود مواجهة التطبيع إشعاعها الرمزي الذي تحظى به وتتحصن به.

- إبراز نظام الاحتلال في فلسطين في هيئة نقيض موضوعي للذات الجمعية، عبر جهود التوعية من جانب، ومن جانب آخر إبراز مقاطع وتفاصيل من عدوان نظام الاحتلال مثلاً على البلد المعني والتضحيات المبذولة من شعب هذا البلد لأجل فلسطين، وإظهار مساعي التطبيع في هيئتها الفعلية التي تتطوي على خيانة هذه التضحيات.

- إظهار حالات تناظر بين تجربة التحرر الوطني الذاتية (إن وُجدت) مع قضية فلسطين، بما يعين على إنعاش فرص التماثل المعنوي والتعاطف مع قضية فلسطين ونبذ التطبيع مع نظام الاحتلال، وقد يقع فهم كفاح الشعب الفلسطيني على أنه امتداد رمزي لـ"تجربتنا التحررية".

- الحرص على إبراز متحدثين وناشطين من داخل الأوساط والشرائح والفئات المخاطبة، وتحاشي ظهور المعبرين عن مواجهة التطبيع في هيئة لا تنتمي في سماتها إلى الوسط

المجتمعي أو إلى الوسط/ الفئة/ الشريحة المُخاطبة. ويقتضي ذلك توليد الانطباع بأنّ الناشط أو المتحدث أو المسؤول "واحد منّا". كما ينبغي تنويع هؤلاء المتحدثين والناشطين بما يغطي تنوّع الأوساط والفئات والخصوصيات في إثنياتها ولغاتها ولهجاتها واتجاهاتها ومشاربها وأجيالها؛ علاوة على التنويع بين الجنسين، بما يجعل حالة رفض التطبيع مؤهّلة لأن تُرى انعكاساً لصورة المجتمع وانبثاقاً مباشر عنه، فيقع الوعي بأنها جاءت من صميمه وليست دخيلة عليه.

الشخصيات العامة في جدل التطبيع ومواجهته:

من المألوف أن تتحرّى مساعي التطبيع البحث عن مواطنٍ أقدام لها في بيئة معيّنة من خلال شخصيات عامة، وبعضهم قد يكونون في موقع مسؤولية بارزة. وتعزّز هذه الحقيقة أهمية اتجاه جهود مواجهة التطبيع إلى كسب قادة الرأي، من مثقفين وفنانين وكتاب ومعلقين وقيادات دينية ومشاهير ونجوم الرياضة وغيرهم، علاوة على المسؤولين بالطبع، ومحاولة استنفارهم وتوظيف مكانتهم وإشعاعهم التأثيري في الخانة الإيجابية؛ بما يقوِّض مساعي التطبيع أو يحدّ من تمددها. كما يتوجّب وضع المسؤولين وصانعي القرار في شتى المستويات أمام مسؤولياتهم وأدوارهم التي لا ينبغي أن يتصلّوا منها إزاء قضية التطبيع. ولا ينبغي إعفاء الضالعين في التطبيع من النقد المسدّد، بهدف القضم من رصيدهم الأدبي ومحاصرة تأثيرهم وعزل تحركاتهم قدر الإمكان، مع النظر في خيارات اللجوء إلى إجراءات مدنية وقانونية. والمغزى من ذلك يتجاوز مبدأ "التأديب" و"الردع"؛ إلى نزع الشرعية عن التوجّه التطبيعي الذي يسعى بدوره إلى كسب الشرعية المجتمعية عبر اختراق المجتمع من خلال شخصيات عامّة.

إبراز الكم الجماهيري المناهض للتطبيع:

تتطوي بعض حملات التطبيع المنسّقة على محاولة منح انطباع مضلّل بأنها تستند إلى حالة عريضة داعمة لها، أو أنها تعبّر عن آراء واسعة في المجتمع، أو أنّ الجمهور عموماً ليست لديه اعتراضات جدية عليها. ومن خلال "تأثير الجمهرة" هذا تحاول مساعي التطبيع كسب مشروعية الكمّ، بينما قد تحاول عزل الموقف المبدئي المناهض للتطبيع وإصاقه بفئات مجتمعية وسياسية ينبذها الخطاب العام الذي يتسيّد الساحة في مرحلة معيّنة.

يفرض هذا التحدي تعزيز موقف مجتمعي متماسك في مواجهة التطبيع، وأن تحرص جهود مواجهة التطبيع على منح انطباع، مُحقّق في الواقع، بأنها تعبّر عن ضمير المجتمع وإرادة الشعب وروح الأمة وتصدر عن جبهة مجتمعية عريضة. وعموماً؛ ينبغي تكتيل حالة من الزخم الكمي الملحوظ في مواجهة التطبيع، مع ملاحظة أنّ مساعي التطبيع لن تكفّ عن محاولة تليفق انطباع بأنها تعبّر عن حالة عريضة داعمة لها، ولو من خلال حملات تباشرها جيوش إلكترونية في الشبكات تدفع بمضامين مكثفة عبر صفحات وهمية وحسابات مزيفة.

الحملات المضادة لمساعي التطبيع:

يبدو واضحاً أنّ مساعي التطبيع والملايسات الداعمة لها مشبّعة بأساليب التشويه والتضليل، علاوة على أنّ دعاية نظام الاحتلال حافلة بالتحريض والتشهير. ولا غنى لمواجهة التطبيع، بالمقابل، عن خيار الحملات المضادة، وهي تتميز عن الحملات الاعتيادية بأنها غالباً ما تكون نقدية للغاية أو هجومية وشرسة، علاوة على أنّ تشخيصها والتعرّف عليها لا يتيسّر دوماً. وتنطوي الحملات المضادة على سلوك تواصلية مركز يقوم على الاستهداف السلبي المكثف لطرف أو أطراف محدّدة؛ أو قد يكون الاستهداف لأشياء ماديّة أو معنويّة.

خيارات نوعية في التحرك والتأثير والنهوض والتطوير:

تفعيل المردود التأثيري عبر تشابكات الأطر والأدوات والأداء والخطاب والإعلام: ليس منطقياً عزل المسار الإعلامي في تناول عن التفاعلات السياسية والاجتماعية عموماً، كما لا يصحّ تناول الإعلام بصفة مستقلة عن الواقع، ثم إنّ للحدث تأثيره ووقعه في الحالة الإعلامية القائمة. ولا يمكن عزل التأثير التواصلي والإعلامي عن الأطر والأدوات التي تتحرك بها مواجهة التطبيع، ولا عن الخطابات المعتمدة فيها. فهذه التشابكات وثيقة الصلة بعضها ببعض، ولها تأثيرات متبادلة.

يقتضي تطوير الفعل الإعلامي، بالأحرى، تطويراً في الأطر والأدوات والخطابات أيضاً، مع الالتفات إلى المخزون الإعلامي الكامن في الأداء الذي يُعدّ "اعتيادياً" ولا يُصنّف "إعلامياً" في العادة. ويقتضي ذلك إضاءات على خيارات التطوير المثلّي في مجال رفض التطبيع، من جوانبها المتعددة ذات المردود على التأثير التواصلي والإعلامي بصفة خاصة.

تتطلب جهود مواجهة التطبيع اشتقاق خيارات متجددة للعمل الفاعل، بما يؤدي إلى تأثيرات ملموسة، وإنعاش روح المبادرة والتفاعل مع فلسطين وقضيتها بشكل عام ومواجهة التطبيع بشكل خاص، والخروج من حالة الاكتفاء بالتعاطف إلى استجماع الفعل المؤثر والأداء المحرّك معه. ولا غنى عن الإلهام الجماهيري وإطلاق الطاقات لتجارب ومحاولات من بيئات وأوساط متعددة، وتحريك الفئات والقطاعات والشرائح، وتفعيل الطاقات الكامنة في المجتمعات وأطياف الأمة والعالم.

مواجهة التطبيع - قضية واحدة وتشكيلات متعدّدة:

من شأن تنوّع التشكيلات الفاعلة التي تتبنّى قضية رفض التطبيع وانتشارها المجتمعي أن يحقق تفاعلاً أوسع نطاقاً وأعمق تأثيراً وأقدر على الضغط. فتشكيلات فاعلة وفق هذا النمط بوسعها أن تتجاوز نمطيات تقليدية وأن تخوض تحركات تقوم على تفاعلات متبادلة وتوزيع أدوار. ومن شأن بعض هذه التشكيلات أن تقود تحركات ضاغطة ومؤثرة مما لا يسع غيرها، لأسباب ذاتية أو موضوعية، القيام به.

ومن الناحية العملية؛ فإنّ ذلك يقتضي ما يلي:

- إطلاق الفرص في المجتمع المدني لحمل القضية عبر التشجيع على المبادرة والانتظام في أطر وتشكيلات للعمل.

- تشجيع نهوض تشكيات مرنة تختصّ بمواجهة التطبيع (دون أن يتقيّد اسمها بذلك)، وتقوم على الاقتصاد في المنحى الهيكلية والانسيابية في الأداء والتمدد، وهذا من قبيل: لجان عمل، مبادرات أهلية، شبكات مجتمعية، مجموعات عمل، ملتقيات دورية، منسقيات تخصصية، وغير ذلك.
- إنعاش ثقافة الشراكة والتنسيق والتعاون والتحالفات بين الأطر والمؤسسات في خدمة قضية رفض التطبيع.
- إدماج الاهتمام بقضية رفض التطبيع ضمن أكبر عدد ممكن من الأطر والتشكيات القائمة.

خيارات في التحرك والتأثير:

- 1/ المبادرة وصناعة الحدث: لا غنى لجهود مواجهة التطبيع عن النقاط المبادرة وتحاشي تركها في أيدي مساعي "التطبيع". ومن وجوه ذلك التوجّه إلى صناعة أحداث تضغط في اتجاه محاصرة التطبيع ومناوئته، عبر خيارات من قبيل الفعاليات الرمزية والحملات وتحركات التضامن النوعية والمواقف التي تجتذب الانتباه.
- إنّ صناعة الحدث الرامي لمواجهة التطبيع هو أيضاً محاولة لتجاوز معضلة ردود الأفعال الآنية التي تترتب على صدمات الوعي السلبية والخطوات المفاجئة التي يعمد إليها "المطبّعون"، وهي بطابعها الاستباقي المبادر تفرض عليهم ردود فعل قد تكون حرجة لهم وضاغطة عليهم. ويقتضي هذا الخيار، من باب أولى، استثمار ما هو قائم أساساً من أحداث وتطورات وعدم إغفالها.
- 2/ إطلاق طاقات التفاعل الكامنة: يعتمد هذا الخيار على تحفيز إرادة الفعل واستثارة مقومات الإبداع في مجالات مواجهة التطبيع، من خلال تحريك النخب الإعلامية وجماهير الجيل الإعلامي الجديد وكسب صفوة المجتمعات وقادة الرأي ضد التطبيع، بما يتكفل بإحداث فارق ملموس في منسوب الجهود وكفاءتها. إنّ جهود الأوساط الشابة، بشكل خاص، في المتابعة والرصد والتوثيق والقيام بالمبادرات الإعلامية والمدنية والجماهيرية، واشتغال الخبراء والمختصين على الملفات والتحركات والمبادرات والحملات عبر حالات تفاعلية متبادلة؛ من شأنه أن يمثّل استجابة إيجابية فعالة لتحديات التطبيع. وإذ يسري هذا الخيار على صور التفاعل المدنية والإعلامية والجماهيرية بتفاعلاتها المتشابكة؛ فإنها تحقق حالة من الفعل من "جُملة الجماهير" بدل الركون إلى الفعل المركزي "بالجُملة".

3/ **تركيز الضغط على مفاصل محدّدة في مجالات التطبيع:** يكتسب هذا الخيار جدوى فائقة بالنظر إلى فعاليته في تحقيق منجزات ملموسة، فهو يستحثّ تفاعلاً أكثر حيوية مع مسألة محدّدة النطاق، ويتيح تكثيفاً للضغط الموضوعي المؤهل لإحداث فارق. ويتيح هذا الخيار اعتماد متوالية من الضغوط التي تستهدف عدداً من مفاصل التطبيع واحداً تلو الآخر. كما أنّ التركيز الموضوعي ضمن نطاق محدّد يعين على نقل رفض التطبيع من عمومية الشعار الذي قد يبدو فضفاضاً؛ إلى خيارات التنزيل العملي في الواقع، ويضع الأطراف ذات الصلة في مواجهة مسؤولياتها في محاصرة التطبيع ونبذها.

4/ **تنمية المحتوى الإعلامي والشبكي:** بوسع جهود مواجهة التطبيع أن تكتسب زخماً واسعاً عبر تغذية المحتوى الإعلامي والشبكي بالمواد، ويزداد مفعول ذلك إن جاء ضمن اتجاهات وأنساق مدروسة وموجّهة في اتجاهاتها قدر الإمكان. ومن نافلة القول أنّ تغذية المحتوى هي من وجوه التدافع القائمة بين الأطراف، وهو ما يتجلّى في مجال التطبيع ورفضه أيضاً.

5/ **رفع كلفة خطوات التطبيع:** لا شك أنّ فتور ردود الفعل المناوئة لخطوات التطبيع من شأنه أن يشجّعها على التمادي، خاصة وأنها تمضي إلى محاولة تكييف أذهان الجماهير باتجاه يعتبرها حالة نمطية اعتيادية مفروضة بقوة الأمر الواقع ولا يمكن عرقلتها مهما بدت مفنّرة إلى ثقافة مجتمعية داعمة لها. يقتضي ذلك خوض تحركات وحملات مناوئة لكل خطوة بحياها قدر الممكن، وتصعيد الجهود الإعلامية والمدنية والجماهيرية والسياسية في مواجهتها. يتطلّب الأمر رصد الخطوات بعناية وإطلاق تحركات مضادة لها في حال وقوعها، أو استباقية لها إن أمكن، لإحباطها ورفع كلفتها المعنوية على الأقل. ومن شأن هذا التوجّه تحويل كل خطوة تطبيعية إلى عبء مضاعف على القائمين بها.

6/ **الاستثمار في الجهود الاستباقية:** إنّ استباق خطوات التطبيع المحدّدة التي يمكن استشرفها؛ والترصد لها بجهود مناوئة لها، من شأنه أن يعود بتأثيرات أوقع من معارضتها بعد وقوعها. وتتحدّد الأهداف الاستباقية عادة بمحاولة درء الخطوات واعتراض سبيلها إن أمكن، وتسليط الأضواء عليها وتعظيم ردود الأفعال المناهضة لها بشكل مبكر. إنّ ضعف الحسّ الاستباقي في مجال مواجهة التطبيع من شأنه أن يتيح لمساعي التطبيع فرصة إحراز السبق وترتيب أولويات التناول الإعلامي وإلجاء جهود مواجهة التطبيع إلى ردود الأفعال المفنّرة إلى المبادرة.

7/ **استثمار التطوّرات باتجاه تعزيز التصرف:** في خدمة القضايا العادلة قد تضطرب الموازنة بين التعبئة والتفريغ، أو بين دواعي العمل وكيفية العمل، أو بين التعاطف والمواقف، أو بين حمل الفكرة

والعمل لأجلها على بصيرة. فمن المهم تحويل الالتزام المبدئي والارتباط العاطفي بقضية فلسطين إلى حالة ذات تأثير ملموس في الواقع عبر جهود عملية فعالة. تأتي مواجهة التطبيع ضمن وجوه التصرف المتاحة للمجتمعات في تعبيرها عن الالتزام نحو فلسطين وقضيتها. يرتب هذا على جهود مواجهة التطبيع المنظمة أن تسعى إلى صياغة خيارات متاحة للتصرف الإعلامي والمدني والجماهيري الفعّال في ظلال الأحداث والتطورات الداهمة، للإفادة من شحنة العاطفة وروح الإقدام في مسارات عملية فعّالة ومؤثرة.

خيارات في النهوض والتطوير:

1/ تطوير تجارب نوعية في مواجهة التطبيع: ينبغي السعي إلى تطوير التجارب القائمة في حقول مواجهة التطبيع بشكل مستمر؛ لضمان الكفاءة التراكمية المتواصلة والاستجابة الفاعلة للتحديات. وثمة ترابط قائم، بلا شك، بين مسارات الفعل في هذه التجارب، بما في ذلك المسار الإعلامي. ومن خيارات التطوير النوعي؛ خوض تجارب نموذجية، وإن تحقق نجاح لها فإنها تتأهل للتوسع بها بعناية أو لاستنساخها على نطاق واسع. وقد تنهض التجربة النموذجية من خلال تشخيص مشكلة محدّدة تدرج ضمن اهتمامات مواجهة التطبيع. ومن خيارات التطوير النوعي استلهام تجارب خارجية، ويتمثل ذلك في دراسة تجارب ضغط وتأثير إعلامية ومدنية وجماهيرية برهنت على نجاحها في مجتمعات وبيئات أخرى، خاصة تلك التي خاضت تجارب شبيهة، والسعي لاستنساخ بعض التجارب المتميزة والفعالة منها مع التكيف البيئي والثقافي اللازم لتنزيلها في الواقع المحلي، ويمكن تنزيلها مرحلياً أو بطريقة المشروعات النموذجية القابلة للاستنساخ والتوسع مع الاستدراك والتطوير.

2/ إطلاق مبادرات قاعدية: يعتمد هذا الخيار على الانطلاق من الأوساط المجتمعية المحلية والقطاعات والأوساط الفرعية، من خلال شبكات فعالة ونشطة تتخلل المجتمع وتضمن الاستجابة لتحديات محددة مما يقع ضمن اهتمامات مواجهة التطبيع، انبثاقاً من عمق المجتمع، وبفعل يُراهن على تراكم جمعي قابل للتأثير "من أسفل إلى أعلى". وينبغي في هذا السياق توظيف آليات التواصل والتأثير في العالمين "الواقعي" و"الافتراضي" عبر خيارتهما المتاحة.

3/ التطبيقات العملية المفتوحة - تمليك الجماهير الفكرة وخيارات التحرك: يتطلب هذا الخيار بثّ روح المبادرة لدى الجماهير، وتمليكها أفكار العمل ونماذج التطبيق في اتجاهات مواجهة التطبيع،

مع تيسير ذلك وبيان جدواه، واستحضار جملة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية المحفزة. إن هذا المدخل كفيل أيضاً بإنعاش فعالية جهود مواجهة التطبيع وحيويتها، خلافاً لأساليب التقييم التقليدي والاستدعاء للالتحاق بحالة تفاعل مركزية. وعندما تستشعر الجماهير أنها صاحبة القضية وشريكة الموقف؛ قد تبدي جاهزية أعلى للتصرف بروح المبادرة التي تستحضر المسؤولية. ويندرج ضمن تمليك خيارات التحرك؛ اللجوء إلى أسلوب التطبيقات المفتوحة، المتمثل في نشر أدلة العمل الإرشادية القابلة للتنزيل في واقع الأوساط المجتمعية والتشكيلات والأطر والأفراد الناشطين والمهتمين.

4/ التوسع في الخيارات الذكية: تحوز الخيارات الذكية في الاعتراض والمناوئة امتيازات مضاعفة في لفت الانتباه والتأثير، خاصة مع قابليتها لصناعة الحدث. كما أن الخيارات الذكية، عموماً، تمتلك فرصة المباغلة التي لا تكون مساعي التطبيع النمطية قد تهيأت لها عادة. يمكن، في هذا الصدد، الإشارة، مثلاً، إلى آفاق ثلاثة في مجال الخيارات الذكية:

أ/ تكتيكات فردية نوعية فعالة، تقوم على جهد فرد ناشط/ أفراد ناشطين بطرائق توظف فكرة إبداعية أو مهارة خاصة أو أسلوب استثنائي في تسجيل الاعتراض وممارسة الضغط بأساليب فعالة وغير معهودة. إن الفارق النوعي الذي تحققه هذه التكتيكات؛ يتأتى من أنها لم تعد مجرد نشاط ميداني أو تحرك تقليدي، فهي مؤهلة لأن تصنع حدثاً إعلامياً فعالاً، بالنظر إلى التحول الجوهري الذي أحدثته تطورات التصوير والبت والتشبيك عبر الهواتف الذكية.

ب/ تكتيكات العمل الجماهيري الميدانية المتجددة، وصناعة الحالة الكمية المناوئة في المشهد المجتمعي، والاستثمار في التجمعات التقليدية واستثمار نقاط التمرکز الجماهيري في إنضاج حالات عفوية، مع تخفيف الأعباء الواقعة على الناشطين القلائل في حمل الحالة، فدورهم ستركز على تهيئة مقدماتها وتحميل الرسالة المضادة للتطبيع على عاتق الكم العريض.

ج/ تكتيكات تخصصية وفرعية، وهي تقوم على مواجهة التطبيع في مجالات معينة باستخدام خيارات ذكية سواء كانت فردية أو جماعية، وتتميز هذه التكتيكات أساساً عما سواها، باحتياجها إلى جهد تخصصي نوعي يتطلب معرفة خاصة أو مهارات غير شائعة أو مواهب وقدرات فنية ونحوها. وتكتسب هذه التكتيكات مردودها النوعي من وجوه منها الإبهار المترتب على توظيف الموهبة والمهارة، وكذلك من التصدي للتطبيع في مسارات تخصصية لا يسع عموم الناشطين الانخراط فيها.

5/ العناية بالكفاءات الإعلامية الفردية وإدماجها: لا غنى لمساعي مواجهة التطبيع عن إيلاء عناية خاصة بالكفاءات الفردية في مجالات الإعلام وغيرها، وتشجيعها، واجتذابها لمجالات التفاعل المتعددة المناسبة لكل منها، وتمكينها بالصقل والدعم لمباشرة الأدوار الفعالة المناسبة، وهو ما يحقق حالة إدماج إيجابية لها تفيد التطوير النوعي المنشود. ويجدر بالتشكيلات العاملة في حقول مواجهة التطبيع أن تحدد قائمة بالكفاءات النوعية المنشودة في مجالات الإعلام، واجتذابها ورعايتها ودعمها، وصقلها بالتخصص والممارسة، وهو ما يمثل رافعة لأدائها الإعلامي. وما يزيد من جدوى هذا الخيار أن مفعول الخبرة التقليدية يضمحلّ في بعض مجالات الإعلام لصالح التفتح على مجالات الاهتمام الإعلامي المتجددة.

6/ التفعيل المكثف عبر أسلوب المنظومات الفاعلة: إنّ مواجهة التطبيع لن تحقق فارقاً نوعياً ومستداماً بالركون إلى المؤسسة الواحدة والأداة الواحدة، بينما تمثل منظومات التفاعل المدني والإعلامي والجماهيري خياراً بالغ الأهمية في تحريك القضايا وتوليد الاهتمامات وخدمة الملفات. وحتى لو يتم التحقق نضوج لمنظومات تفاعل من هذا النوع؛ فإنّ ذلك لا يعطلّ خيارات ميسرة، من قبيل تعاضد الأدوار في الأدوات، أي عبر تحقيق حالة تضافر في الأداء بين عدد من الوسائل الإعلامية والوسائط والمنصات والمؤسسات والفعاليات متعددة الأنواع لتحقيق تأثيرات من مداخل متعددة بمغزى واحد، أو تناول مسألة ذات صلة بمواجهة التطبيع من زوايا متعددة إعلامية وثقافية ومجتمعية وتربوية وسياسية مثلاً.

أولويات في مواجهة التطبيع في المرحلة المقبلة:

- 1/ تطوير رؤية مواجهة التطبيع بما يراعي التحوّلات الماثلة في الواقع وفي الحالة التطبيعية وملايساتها.
- 2/ تطوير خطاب مواجهة التطبيع في محاوره ومضامينه ومفرداته وتعبيراته.
- 3/ التصديّ لاتجاهات تصفية قضية فلسطين باعتبارها اتجاهات تطبيعية بالأحرى، بما في ذلك مقاومة الاتجاه إلى ما يسمى إنجاز "مصالحة تاريخية" مع نظام الاحتلال.
- 4/ تضمين "المقاطعة ونزع الاستثمارات وفرض العقوبات" ضمن أولويات مواجهة التطبيع، مع تكييفها بما يراعي خصوصيات البيئات، وتوجيهها بصفة خاصة لمواجهة اتجاهات التطبيع القائمة في المجالات التخصصية وما يترتب عليها من شبكات مصالح ومشروعات وبرامج ونحوها. ويدخل في ذلك إدراج المؤسسات والشركات والأفراد من طرف ثالث (بلدان أخرى) الضالعين بالتعامل مع نظام الاحتلال ضمن أولويات المقاطعة، وهو ما يشمل مثلاً شركات متعددة الجنسية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات والبنى التحتية وقطاعات الخدمات، وغيرها.
- 5/ تطوير برامج عمل تخصصية وفرعية، فالإكتفاء بمواجهة التطبيع بصفتها العامة ليس مؤهلاً لأن يكافئ تطوير الحالة التطبيعية بتفريعاتها المتعددة، كما أنه قد يجعل مواجهة التطبيع عالقة في مساحة التتديد المفتقرة إلى قدرات الضغط الموضوعي والتنزيل التفصيلي للجهود في واقع يزداد تخصصاً وتعقيداً وتفصيلاً.
- 6/ إنجاز سلسلة من المقاربات التطويرية في الأساليب والطرائق، تشمل العمل بأسلوب المنظومات (الماكنة) بما تقوم عليه من توزيع الأدوار والاعتماد المتبادل بين أطراف عدة؛ وبما يتطلبه ذلك من تحالفات وتوافقات وصيغ تعاون وتنسيق.
- 7/ حشد القوى وتحقيق انخراط جماهيري وإطلاق الطاقات الكامنة والعمل بأسلوب التطبيقات المفتوحة التي تتيح التفاعل الواسع مع الحالة.
- 8/ تطوير جهود التعبئة والتكثف وحشد التأييد والمناصرة، والإبداع في فنيات الضغط والتأثير المكثفة وفي أساليب الضغط المركز الفعّال وعزل الحالات.
- 9/ صناعة الحدث النوعي والمبادرة الاستباقية التي تحرص على انتزاع زمام الأحداث من مساعي التطبيع.

10/ التوسع في أسلوب الحملات المضادة التي تستهدف حالات مخصوصة، وهي حملات تستهدف الضالعين في التطبيع، وشركاء الحالة على الجانب الآخر، أي مربع الاحتلال، علاوة على أطراف
ثالثة محتملة.